هل يمكن للهند وإندونيسيا والمملكة العربية السعودية أن تصبح الاقتصادات الكبرى القادمة؟

الايكونوميست[1]

إن الساسة وصناع القرار السياسي في مختلف أنحاء العالم يشتركون في انشغالهم: كيفية جعل بلدانهم أكثر ثراءً. والمشكلة هي أن الطريق إلى الرخاء يبدو أكثر صعوبة من أي وقت مضى. إن الاقتصاد العالمي يتغير، مع ظهور تكنولوجيات خضراء جديدة وتفكك العلاقات التجارية. وفي البلدان الغنية بالفعل، عادت الدولة بقوة، بعد عقود من خطاب السوق الحرة. تنفق الحكومات مئات المليارات على المنح للصناعات التي تعتبرها ذات أهمية استراتيجية.

في مواجهة هذه الحقيقة، فإن أفكار العديد من البلدان النامية بشأن النمو طموحة إلى حد مذهل. وتأمل الهند وإندونيسيا أن تصبحا من البلدان ذات الدخل المرتفع في غضون ٢٥ عاما. ويريد محمد بن سلمان، ولي عهد المملكة العربية السعودية، تنويع اقتصادها وتطويره بنفس السرعة. ومن المثير للاهتمام أن مثل هذه الخطط أكثر تطلعاً إلى الخارج من العديد من استراتيجيات التنمية القديمة. ولكنها تحتوي على مخاطر أيضا.

ومن نواحٍ عديدة، يختار العالم النامي الاعتماد على العولمة. تريد إندونيسيا دوراً أكبر في سلاسل التوريد الخضراء. وهي تسعى إلى القيام بكل شيء، بدءاً من استخراج النيكل وتكريره، وحتى بناء السيارات الكهربائية التي تعمل به. ثم تريد تصدير المنتجات النهائية إلى بقية العالم. تريد دول الخليج أن تصبح موطناً جذاباً للأعمال التجارية العالمية، وتفتح أبوابها أمام تدفقات الأشخاص والبضائع والأموال. يتصور نارندرا مودي الهند باعتبارها شركة مصنعة للتكنولوجيا الفائقة للعالم، حيث تنتج الرقائق الدقيقة والهواتف الذكية.

وهذا تحول مرحب به. قبل أقل من خمسين عاما، كانت الهند تأمل في تحقيق النمو من خلال عزل نفسها عن الاقتصاد العالمي. وتبين أن هذا النهج فشل فشلا ذريعا. ولا يزال البعض يشير إلى أن الطلب المحلي في الهند يمكن أن يدعم نموها.

[1] The Economist, Jan 4th 2024, Link.

ولكن خدمة الأسواق الخارجية تلعب دوراً حيوياً في التنمية. فهو يحافظ على صدق الشركات، من خلال إجبارها على المنافسة في أسواق لا تسيطر عليها حكوماتها. يتيح لهم الوصول إلى أكبر نطاق ممكن. ويمكن للعملاء الأجانب تعليم الشركات كيفية خدمتهم بشكل أفضل. وفي شرق آسيا كان أداء الصادرات أيضاً مقياساً مفيداً لصناع السياسات، لأنه كشف عن الصناعات التي تستحق دعمهم المستمر.

ومع ذلك، فإن استراتيجيات التنمية اليوم تنطوي أيضا على مخاطر. في العديد من البلدان، تخاطر الحكومات بتشويه الاقتصاد باسم رعايته. إن الهجمة الشرسة التي تشنها المملكة العربية السعودية على السياسة الصناعية، والتي يتم صرفها في الأساس في هيئة صدقات من صندوق الاستثمارات العامة، تتجاوز حتى الإنفاق على قانون خفض التضخم الأميركي. ومن أجل مساعدة المصدرين على النمو، تسعى الهند إلى عزل مصنعي التكنولوجيا الفائقة خلف التعريفات الجمركية والإعانات. إن رهان إندونيسيا الشامل على النيكل يتركها مكشوفة بشكل خطير، إذا سادت كيمياء البطاريات الأخرى.

والحماسة الجديدة التي أظهرها العالم الغني للحمائية قد تجعل من المغري للدول الفقيرة أن تحذو حذوها. ومع ذلك، فإن فيضانات الأموال والمأوى من المنافسة الأجنبية تجعل من المستحيل معرفة ما إذا كانت المقامرة التنموية التي تقوم بها الحكومة تؤتي ثمارها. إن الرهان على تقنية ما قد يفشل إذا ظهرت تقنيات أخرى.

لقد دفعت أجزاء من العالم النامي ثمنا باهظا لتعلم هذه الدروس من قبل. في أغلب فترات ستينيات القرن العشرين، كان صناع السياسات في أفريقيا يحملون نفس الأفكار التي كانت لدى صناع القرار في شرق آسيا، وكانت القارة تنمو بنفس السرعة، إلى أن أدى اختيار الأبطال الخطأ إلى تركها تعاني بين عامي ١٩٧١٩٨٥٥ وهي أفقر منطقة في العالم اليوم.

كما أصبح اختيار الفائزين أصعب مما كان عليه قبل ٦٠ عامًا. ثم كان الاختيار يتعلق بأي شكل من أشكال التصنيع سيتم الترويج له. ومنحت القوى العاملة الرخيصة والوفيرة الدول الفقيرة ميزة. وكان التصنيع هو القطاع الوحيد الذي تحسنت فيه الدول الفقيرة بشكل أسرع من الدول الغنية.

ولكن اليوم، أصبحت المصانع أكثر كثافة في رأس المال. ورغم أن التصنيع لا يزال يوفر وسيلة لتعزيز إنتاجية أي بلد، فإنه من غير المؤكد أن يصبح ميزة نسبية لبلد فقير. وهذا يجعل من الصعب على صناع

السياسات اكتشاف صناعة جيدة ليتمكنوا من وضع رهاناتهم. وبدلاً من المقامرة بالأموال العامة، فمن الأفضل لهم أن يبقيوها خارج الطاولة.

هناك، بعد كل شيء، الكثير من الأشياء الأخرى الجديرة بالاهتمام لإنفاقها عليها. وتلعب الدولة دوراً حيوياً في توفير المنافع العامة من خلال الاستثمار في البنية الأساسية لربط المناطق ببعضها البعض، أو التعليم لتعزيز مهارات العمال. وربما لا يزال هذا يفضل بعض الصناعات على غيرها. ولكن إذا ظلت الاقتصادات مفتوحة، فإنها على الأقل سوف تشهد ضوابط وفوائد التجارة.

رؤية ٢٠٥٠

الرهانات عالية. إن العالم النامي موطن لأكثر من ٦ مليارات شخص وبعض من الديمقراطيات الأكثر هشاشة. إن الخطأ في النمو من شأنه أن يبقي مثل هذه الأماكن أكثر فقراً لفترة أطول. ولن يشكل ذلك مأساة إنسانية فحسب، بل سيكون أيضاً مصدراً محتملاً لعدم الاستقرار السياسي. ولتجنب ذلك، يتعين على العالم النامي أن يتحلى بالجرأة ـ وأن يقاوم الرغبة في بناء الجدران حول نفسه.